

نعم نحمي، ولكن هل نبني؟

محمد عبيد *

جميعاً بإمكانية تفرغه أو على الأقل إبداء اهتمام أكثر بالشأن الداخلي، على قاعدة إعادة صياغة حضور الشيعة في النظام السياسي فور انتهائه من خوض تلك الحروب، لأن ذلك الوعد لن يتحقق مطلقاً!

بناءً على ذلك، يمكن تقسيم شعار الحملة الانتخابية إلى جزئين: جزء تم تحقيقه فعلاً بدماء الشهداء وتضحيات الجرحى وثبات المجاهدين وصبر عوائلهم جميعاً، إضافة إلى دعم أغلبية الشيعة وشريحة كبيرة من اللبنانيين الآخرين المطلق للمقاومة. وجزء آخر يستحيل تحقيقه في ظل عدم وجود الرغبة والإرادة والأهم القرار لدى قيادة حزب الله في بحث إمكانية المواءمة بين حماية لبنان وبناء الدولة فيه. وفي انتظار توفر الشروط الغيبية أو الموضوعية التي يمكن أن تدفع الحزب لاتخاذ مثل هذا القرار سيبقى لبنان منتظراً ولن تقوم دولة. وهذا ليس فيه شيء من المبالغة. فإذا كان التاريخ قد سجل للموارنة من خلال البطريرك إلياس الحويك دورهم الأساسي وربما الأبعد في صياغة هذا الكيان، وللسنة عبر الرئيس رفيق الحريري دورهم الأبرز في محاولة إعادة إعمارهم بعد الحرب الأهلية، فإنه لا يمكن لأي كان إنكار دور الشيعة في إعادة تأسيس هذا الكيان من خلال الورقة الإصلاحية التي تقدم بها الإمام السيد موسى الصدر عام 1977 والتي أعيد تنقيحها وصياغتها وتسميتها بوثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف. وكذلك لا يمكن مطلقاً التنكر لدور الشيعة المتقدم والأوحد في بعض الحالات في تحرير الكيان من الاحتلال الإسرائيلي والإرهابي التكفيري وحماية حدوده الدولية من الجهات كافة. مما يعني أنه من دونهم، ومن دون مشاركتهم مع الآخرين في وضع أسس قائمة على العدالة الاجتماعية والمساواة والنزاهة لبناء الدولة، لا يمكن أن تقوم هذه الدولة، وهنا تكمن المشكلة والحل في آن معاً.

أما الثاني الآخر في المعادلة الشيعية القائمة، فلا حاجة للتوقف عند خطابه أو شعاره، فتجربته ماثلة للبنانيين جميعاً منذ أكثر من 25 عاماً والآن!

* المدير العام السابق لوزارة الإعلام

فيما تهادى المفسدون والفاقدون وطغوا على الدولة والمجتمع أكثر!

والثاني، أن حزب الله الذي حمل لوحده لواء المقاومة بعد انكفاء قوى كانت مؤسسة وفاعلة فيها، والحزب الذي نجح في تحرير لبنان عام 2000 وفي تصديه للعدوان الإسرائيلي عام 2006 وإرساء معادلة مواجهة وليس فقط ردع ضد كيان العدو، تلكاً طوعاً عن السعي لتوظيف قدرات رافعته الشيعية ومؤهلاتها في مشروع بناء الدولة اطلاقاً من قاعدة شرعية أيضاً تقول بالانتقال إلى الجهاد الأكبر أي جهاد النفس كتوطئة لإصلاح المجتمع والدولة بعد تحقق الجهاد الأصغر وهو قتال العدو الخارجي والانتصار عليه. بل إن الحزب أبقى على هذه الرافعة مستنفرة ومنغلقة على نفسها تحسباً لتحديات محتملة سرعان ما ظهرت مع تداعيات



ليس من الطبيعي أن يعد حزب الله اللبنانيين بإمكانية تفرغه للشأن الداخلي



ما سُمي «الربيع العربي» على النسيج الطوائفي في العالمين العربي والإسلامي وعلى بعض الدول وبالأخص منها سوريا. وبالتالي أعيد تقديم المعطى الاستراتيجي على الحاجة الداخلية الضرورية لمواكبة الجمهور الشيعي لأية عملية إصلاحية ومشاركته الفعالة فيها.

من المؤكد أن انغماس حزب الله بشكل أو بآخر في الحروب الإقليمية الدائمة والمستمرة لن يتوقف وهو أمر ليس موضع جدال أو نقاش أو حتى سؤال مني أو من آخرين. بل على العكس من ذلك فقد ظهر تسليم ودعم من كثيرين بضرورة هذه المشاركة وبجدها المحق والمنفعي لصالح اللبنانيين كافة، خصوصاً مع مشاركة الحزب في صد العدوان عن سوريا. لذلك ليس من الطبيعي أن يعد حزب الله الشيعة واللبنانيين

لعل أبرز مؤشر على خواء القوى السياسية اللبنانية هو عدم قدرتها على تقديم شعار مُقنع للرأي العام تخوض على أساسه الانتخابات، خصوصاً بعد التسوية السياسية الرئيسية التي بدلت نمط الاصطفافات والتحالفات، وأخمدت الفتن المذهبية والطائفية إلى أجل ما.

لكن أن تواجه حالة سياسية - شعبية صاعدة كحزب الله مثل هذه المعضلة لهو أمرٌ يبعث على الاستغراب ويدعو إلى البحث عن العوامل التي تقيد هذا الحزب وتمنعه من الاستثمار الإيجابي لعنوان حماية لبنان في عملية بناء الدولة فيه، وإخراجها من الدوران حول نفسها وإعادة إنتاج منظومة الهدر والفساد والمحسوبية. هذه المنظومة التي ثبت أنها ما زالت كامنة في مفاصل السلطة الأساسية وقادرة على تعطيل أي مسعى أو حتى فكرة إصلاحية ووأدها في مهدها.

والتركيز على حزب الله هنا ليس من باب تحميله مسؤولية التراكمات السلطوية التي ورثها عن مرحلة ما قبل عام 2005، أي مرحلة دخوله المباشر إلى الحياة السياسية الداخلية إثر خروج الجيش العربي السوري من لبنان وانكشاف الحزب في مواجهة المؤامرات الإقليمية والدولية للذليل منه. بل إن هذا التركيز سببه أمران: الأول، أن حزب الله نصب نفسه مباشرة بعد الخروج السوري راعياً لمجموع القوى والشخصيات السياسية التي كانت محسوبة على دمشق، وذلك بهدف تحصين وضعه والاستثمار في الوقت لتلمس شروط اللعبة السياسية الداخلية ونمط العلاقات الطائفية - السياسية التي تأسست بعد الطائف، والتي كان يسمع عنها ولا يشارك فيها وفي أغلب الأحيان يتجنبها طالما أن الوجود السوري يوفر لمقاومته غطاء الدولة. لكن حزب الله القابض على مقاليد المرجعية السياسية استراتيجياً وجد نفسه خاضعاً لمصالح تلك القوى والشخصيات داخلياً بحيث أنه اضطر مراراً وتكراراً للتنازل عن مناصب ومواقع ورؤى ومشاريع لصالح هؤلاء وأهمها نفسه أنه يعطيهم دنيوياً ليكسب أخروياً وفق قاعدة شرعية تقول «جلب المنفعة مُقدِّمٌ على درءِ المفسدة». طبعاً المقصود جلب المنفعة للناس وهو أمر لم يحصل

الفئة الثانية التي تنتمي إليها سويدان». بينما تبقى القرارات المتعلقة بوظائف الفئة الأولى رهن قرار مجلس الوزراء. أما في التوقيت، فتعتبر مصادر هيئة التفتيش «أن عملها مستمر ولا يمكنها أخذ استراحة حتى أيار وانتظار انتهاء الانتخابات».

وسويدان ليست معيّنة بالأصالة، بل بالإنبال كما حال العديد من التعيينات. تعيينها على رأس قائممقامية جبيل، قبل خمس سنوات، حصل في عهد الرئيس الأسبق ميشال سليمان الذي تعتبر مقربة منه، وبالتالي من زياد حواط (هي من كفرمسخون). أما زوجها، العقيد في قوى الأمن الداخلي، فمقرب من الوزير السابق إلياس المر (الذي كان إشبينه).

قبل خمس سنوات، كان اسم ناتالي خوري متداولاً إلى جانب اسم سويدان في تعيينات القائمقامين. يومذاك، كانت حظوظ سويدان «السياسية» أكبر. المنافسة بين السيدتين لم تنته. خوري شغلت حتى أمس رئيسة قسم جبيل في السرايا، وهو المنصب نفسه الذي كانت تتولاه سويدان قبل سنوات. خوري، المتحدرة من عائلة كتابية في جبيل ومتزوجة إلى بلدة غلبون، تعدّ مقربة من التيار الوطني الحر، لا بل يصنفها البعض في خانة «المحازبة». محاولات خوري في انتزاع منصب سويدان تعود إلى سنتين إلى الوراء، أي قبل وصول العهد الجديد.

وإذا كان البعض يشيد بإدارة سويدان «شؤون المنطقة بشكل جيد»، بلومها البعض الآخر على «انحيازها لحواط في الشأن السياسي، بما يسهل بقاء شبحه داخل البلدية التي استقال منها»... ما دفع، بحسب مصادر جبيلية، «بالعونيين إلى تقديم شكوى ضدها أمام التفتيش المركزي»، علماً بأن مطالب العونيين تتجاوز هذا المطلب... إلى إعادة النظر ببعض المفاصل الإدارية والعسكرية والأمنية في جبل لبنان الشمالي وبعض أفضية الشمال قبيل إجراء الانتخابات النيابية.

تقرير

أحمد صفي الدين شهيد جديد للاغتراب

أمال خليل



قريب له»، يقول شقيقه الذي يشير إلى أنه كان يتولى نقل الأموال من المصارف وإليها، ودفع الرواتب للموظفين. قبيل مقتله، تسلم صفي الدين من المصرف مبلغ خمسين ألف دولار في حقيبة، وكان يهجم بالعودة إلى الشركة لدفعها كرواتب. ليس صفي الدين المغترب اللبناني الأول الذي يقتل بدافع السرقة، قبله في الأشهر الماضية، قتل محمد بشير من بيت ليف في تركيا وحمزة خضر من قلاويه في كندا وحسين النجار من شمسطار في كوراساو وحسان زيدان من دير قانون رأس العين وأمين بكري من صديقين في أنغولا (...). ورغم انتشار جرائم القتل بدافع السرقة في دول الاغتراب الأفريقي خصوصاً، إلا أن غانا لم تشهد جرائم مماثلة، سوى في الآونة الأخيرة. قبل يوم واحد من مقتل صفي الدين، سجلت

حادثة سرقة كبيرة في منطقة صناعية في العاصمة. في منزل العائلة في صور، يصدر صوت زوجته المفجوعة: «شفتو شو صار فينا؟»، لا تبكي الزوجة رب البيت والوالد لثلاثة أولاد أكبرهم نور (22 عاماً) وأصغرهم علي (13 عاماً) فحسب، بل أيضاً تبكي موته قبل أن يتم توقيف السيدة التي دهست ابنتها ديم (19 عاماً) وتركتها تنزف على الطريق في تشرين الثاني 2016. ماتت ديم، وتم تحديد أوصاف السيارة التي دهستها وسائقها، ولم تحاسب الفاعلة. لكن العائلة لم تكف تلمم تداعيات مأساتها حتى فقدت ربها الذي يقيم بمفرده في غانا منذ 22 عاماً. بحسب شقيقه، كان من المقرر أن يحضر الضحية إلى لبنان الأحد المقبل ليتابع وضع زوجته الصحي الذي تدهور بعد وفاة ابنتهما.

قاتلة اختزقت ظهره. وما إن فقد القدرة على القيادة، حتى تقدم الجناة من سيارته وسرقوا الحقيبة وتركوه ينزف إلى أن توفي متأثراً بإصابته». تقرير الشرطة الغانية ربط الجريمة بدافع السرقة. «حركة صفي الدين كانت مراقبة ويعلم الجناة أنه المسؤول المالي في الشركة التي يعمل فيها ويملكها

تشيع مدينة صور، اليوم، اللبناني أحمد صفي الدين الذي قتل أول من أمس برصاص لصوص في العاصمة الغانية أكرا. جثمان الضحية (54 عاماً) وصل قرابة التاسعة من ليل أمس إلى مطار بيروت الدولي، بعد إتمام الإجراءات من قبل السفارة اللبنانية، وكان في استقباله مديرة الشؤون الاغترابية السفارة فرح بري وعائلة الضحية.

وبحسب شقيق صفي الدين، رضوان صفي الدين، فإن «مجهولين رصدوا أحمد بينما كان يهجم بالخروج من أحد المصارف حاملاً بيده حقيبة. تقدموا منه وحاولوا ضربه بعضاً، لكنه استطاع الهرب منهم والصعود بسيارته والإقلاع بسرعة. إلا أنهم لحقوا بهم وأطلقوا نحوه رصاصة

الله وحركة أمل مسؤولة «طمرنا بالنفايات»، إلا أن كلامها لم يشكل استفزازاً لبيئة المقاومة.

تسأل نعمت بدرالدين: «لم لا أترشح إلى الانتخابات؟ هذا حقي والقانون يعطينا أملاً بالخرق». المناكسة التي تواجه أكثر من 10 دعاوى «تحريض وتكسير» ضدها، تعرف أن الحلم بعيد المنال من منطلق كونها مرشحة عن المقعد الشيعي في دائرة الجنوب الثالثة (المنطية - بنت جبيل - حاصبيا مرجعيون). لكنها تريد أن تؤسس تجربتها اليوم لدورة عام 2022. تقول: «تلقيت عروضاً، من القوات اللبنانية للترشح عن مقعد جبيل، وآخر من زحلة من مريام سكاف، ومن رياض الأسعد في الزهراني، ورفضت لأنني ضد السلطة».